- الفصل الخامس -

تصور مقترح لإصلاح

التعليم الجامعي المصري المفتوح

أ- فلسفة التصور المقترح .

ب- محاور التصور المقترح .

obeikandl.com

الفصل الخامس

تصور مقترح لإصلاح التعليم الجامعي المصري المفتوح

مقدمة :

لقد اكتسب التعليم الجامعي المفتوح أهمية خاصةً – فى كافة النظم التعليمية - كصيغة تعليمية قادرة على استيعاب المزيد من المتعلمين وبأعداد كبيرة ، إضافة إلى مرونته من حيث شروط القبول و البرامج ، و نظم الدراسة ، وطرق التدريس ، و الوسائل التعليمية المستخدمة ، و أدوات ووسائل التقويم . وكل ذلك جعل من التعليم المفتوح أحد الحلول الممكنة لعلاج مشكلة تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعي فى مصر ، فى الوقت الذى تعانى فيه الدولة من ضعف الإمكانيات ، وعدم توافر الموارد لإنشاء جامعات وكليات جديدة ، وارتفاع تكاليف الإنفاق على التعليم الجامعي . كل تلك العوامل جعلت من الحاجة للتوسع فى التعليم الجامعي المفتوح بكل صوره وبرامجه حاجة ملحة و ضرورية علها تسهم فى تلبية الحاجات التعليمية لأفراد المجتمع .

ورغم أن مصر تبنت صيغة التعليم المفتوح منذ ما يقارب العقدين من الزمان ، و فضلاً عن التوسع فى برامجه منذ بداية العقد الأول من القرن الواحد و العشرين ، إلا أن استقراء الواقع و نتائج الدراسات التى تناولته بالتحليل و التقويم يشيران إلى أن التعليم الجامعي المفتوح فى مصر يعانى العديد من أوجه القصور و الخلل ، الأمر الذى يتطلب البحث عن سبل العلاج و الإصلاح .

وفى الوقت الذى يعانى فيه التعليم الجامعي المفتوح فى مصر من مشكلات ، نجد أن هناك العديد من التجارب و الجهود العالمية لمواجهة مثل تلك المشكلات فى سياق مجتمعاتها وظروفها ، لذلك توجب علينا دراسة تلك التجارب بهدف الإفادة منها فى ضوء واقعنا وظروفنا واحتياجاتنا .

لقد سعت هذه الدراسة إلى لعرض بعض الصيغ العالمية المعاصرة فى مجال التعليم المفتوح بهدف التعرف عليها من كافة جوانبها ، وتحليل بعض التجارب و الجهود العالمية فى إصلاحه بهدف الاسترشاد بها عند وضع تصور رؤية لإصلاح التجربة المصرية . ومن ثم عرضها على مجموعة من الخبراء فى ميدان التعليم المفتوح بخاصة أو التعليم الجامعي بعامة لمعرفة مدى كفاية عناصرها لإصلاح كافة جوانب الخلل فى نظامنا الحالى ، فضلاً عن معرفة مدى ملاءمة تلك الرؤية للظروف والأوضاع المجتمعية . و فيما يلى نعرض ما أسفر عنه استطلاع رأى الخبراء و المهتمين .

التصور المقترح لإصلاح التعليم الجامعي المفتوح فى مصر :

أ- فلسفة التصور المقترح :

وينطلق هذا التصور من منطلقات ، ومبادئ أساسية تمثل فلسفة التعليم الجامعي المفتوح ، وذلك لأن أى نظام تعليمى يقوم على مجموعة من الموجهات والتى تكون إطاراً فلسفياً لهذا النظام ، وهو المسئول عن تحديد إجراءات هذا النظام التعليمى وسلوكيات التعامل فيه . ففلسفة التعليم الجامعى المصرى المفتوح يمكن أن تتضمن المنطلقات الآتية :

١- ينبغى أن تنطلق فلسفة التعليم المفتوح فى مصر من قناعة أساسية فحواها أن التعليم حق لكل الناس على اختلاف إمكاناتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ، و محاولة تحقيق تكافؤ الفرص فى التعليم ، وبأكبر درجة عدل ممكنة عدل بين أفراد المجتمع الواحد ، وذلك من خلال التوسع تلبية مطالب الفئات المحرومة من التعليم الجامعي ومواجهة النقص فى فرص التعليم بأسلوب غير تقليدى .

٢- حرية المتعلم ، و فى اختيار وقت التعليم ، ونوعيته ، وأسلوبه ، والحرية الكاملة فى التوقف ، أو الخروج ، أو العودة مرة أخرى .

٣- المرونة ، و محاولة المؤسسات التعليمية توفير مجموعة متنوعة من الطرق لإتاحة الالتحاق بفرص تعلم جيدة لمدى واسع من المتعلمين، وفى هذا السياق يتاح للمتعلم أن يتعلم ما يريده و بالطريقة التى يريد أن يتعلم بها ، ومتى وأين يريد أن يتعلم وما سيفعله لاحقاً فى توجهه المهنى .

٤- تشجيع صور التعلم الذاتى و المستقل و النشط باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ، واعتماد المتعلم على نفسه فى التعلم .

٥- التوازن بين تلبية حاجات الأفراد وحاجة المجتمع .

ب- محاور التصور المقترح :

ويتضمن المحاور التالية :

١. المحور الأول : أهداف التعليم المفتوح .
٢. المحور الثانى : النظام الإدارى و الهيكل التنظيمى .
٣. المحور الثالث : الدارسون .
٤. المحور الرابع : نظام القبول .
٥. المحور الخامس : نظام الدراسة .
٦. المحور السادس : برامج الدراسة .

٧. المحور السابع : طرق التدريس .

٨. المحور الثامن : الوسائل التعليمية .

٩. المحور التاسع : التقويم .

١٠. المحور العاشر : أعضاء هيئة التدريس .

١١. المحور الحادى عشر : التمويل .

١٢. المحور الثانى عشر : الجودة و الاعتماد .

ويلخص الشكل (١٠) محاورالتصور المقترح لإصلاح التعليم الجامعي المفتوح فى مصر ، كما يشير إلى العلاقة " التبادلية " بين كافة العناصر من ناحية ، وبينها مجتمعة وإصلاح التعليم المفتوح من ناحية ثانية .

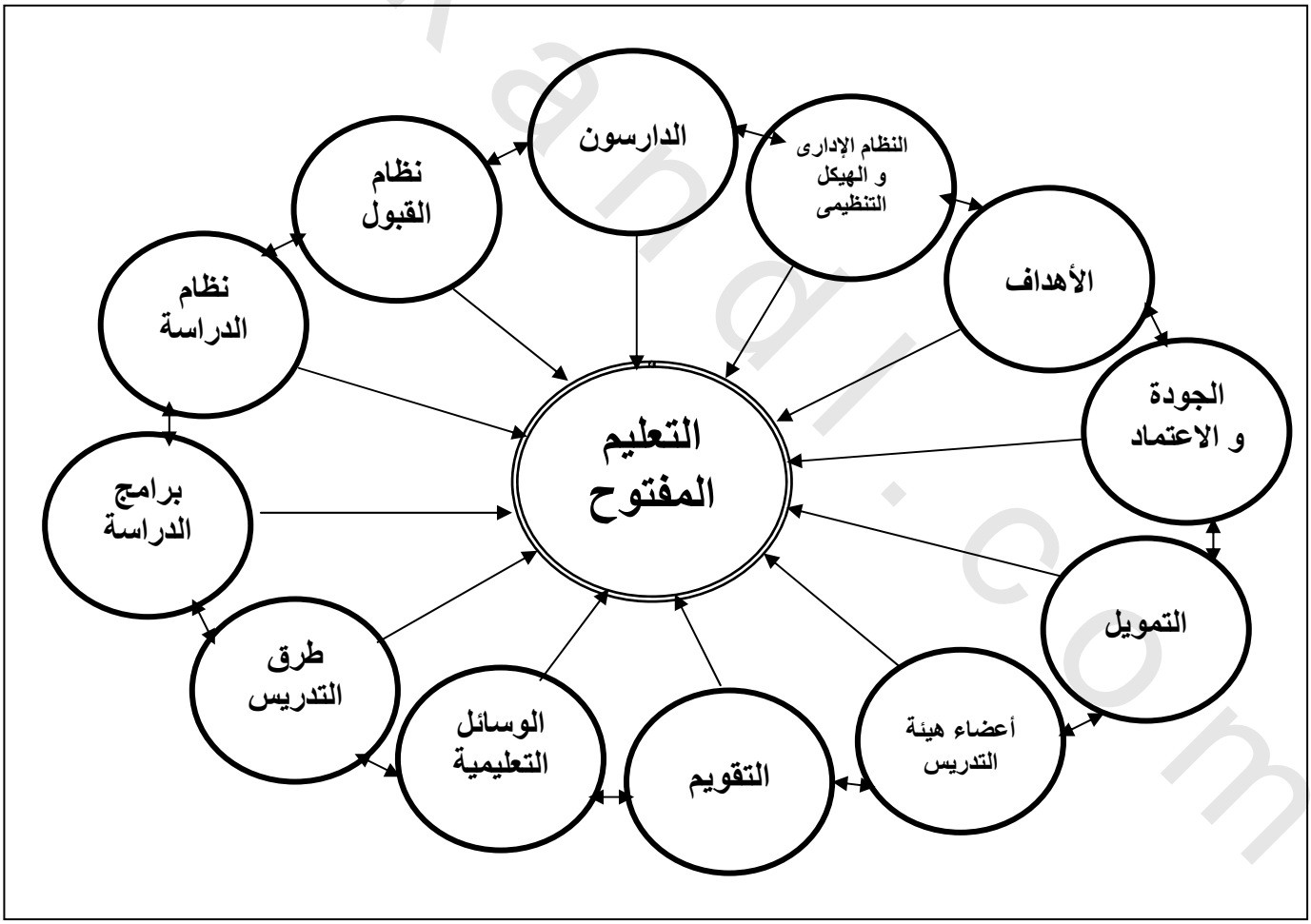

شكل رقم (١٠)

محاور التصور المقترح لإصلاح التعليم الجامعي المفتوح فى مصر

obeikandi.com

ويشمل كل محور المقترحات التالية :

أولاً :- الأهداف المقترحة

لما كانت عملية وضع وصياغة أهداف التعليم ينبغى أن تراعى :

١- طبيعة المجتمع و حاجاته .

٢- طبيعة المتعلم وخصائصه وحاجاته .

٣- فلسفة النظام التعليمى .

٤- طبيعة العصر ومتطلباته .

فإنه يتعين على التعليم الجامعي المفتوح فى مصر أن يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

١- إتاحة فرص التعليم الجامعي المفتوح دون أية قيود بما يحقق تكافؤ الفرص التعليمية. الأمر الذى يعنى ضرورة إعادة النظر فى الشروط المعمول بها حالياً .

٢- توفير فرص التعليم والتدريب المستمر و التنمية المهنية للعاملين أثناء الخدمة لرفع مستوى الأداء ومواكبة الجديد فى مجال العمل .

٣- توفير فرص تغيير التخصص الوظيفي لمن يرغب فى ذلك ، بما يحقق للمتعلم الحرية فى تثقيف نفسه فى المجالات و التخصصات التى يرغبها وفق ميوله وقدراته .

٤- الإسهام في تنمية المجتمع من خلال إتاحة برامج تدريبية متخصصة على حرف معينة.

٥- مساعدة المتعلم على التعلم الذاتي من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة .

٦- توفير برامج تثقيفية ودورات تدريبية لفئات معينة فى مجالات محددة مثل برامج فى التربية الوالدية – برامج فى تعليم الحاسب الآلى - اللغات الأجنبية ، وذلك فى فترة زمنية محددة .

٧- استحداث تخصصات جديدة يتطلبها سوق العمل ومجالات الإنتاج فى الاقتصاد القومى مثل : شبكات الحاسب الآلى – اللغات - الترجمة .

ثانياً : - النظام الإدارى والهيكل التنظيمى للتعليم المفتوح

يجب أن يراعى النظام الإدارى و الهيكل التنظيمى طبيعة وفلسفة التعليم المفتوح ، من حيث التركيز على تحقيق المرونة ، و الإفادة من الجمع بين المركزية و اللامركزية بأكبر قدر ممكن ، كما تشير إلى ذلك عديد من التجارب و منها – على سبيل المثال نموذج الجامعة البريطانية المفتوحة ، وجامعة إسرائيل المفتوحة وتايلاند وغيرها من الجامعات .

وعليه فربما يكون من المفيد التفكير فى تشكيل مجلس أعلى للتعليم المفتوح على المستوى القومى ، يناط به تحديد الأهداف و رسم السياسات العامة لبرامج ومراكز التعليم المفتوح القائمة فى مصر ، و تحديد خطط الدراسة العامة ، وتتاح له السلطات و الإمكانيات لممارسة أعماله بمرونة

وحرية واستقلالية ، وذلك على غرار المجلس الأعلى للجامعات الخاصة الذي يتولى شئون الجامعات الخاصة فى مصر . ويمكن أن تتلخص مهام المجلس الأعلى للتعليم المفتوح فى :

١- تحديد الخطوط العامة لسياسات التعليم المفتوح على مستوى الدولة ، على أن يكون التنفيذ وفق إمكانيات كل مركز ، وطبقاً لظروف كل منطقة ، و المجتمع المحلى ومراعاة شعار (مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ) .

٢- عمل الدراسات و البحوث حول برامج التعليم المفتوح ومراكزه ، والبحث عن سبل التطوير المختلفة .

٣- العمل على تشجيع التعاون بين مراكز التعليم المفتوح المصرية ، والجامعات المفتوحة الأجنبية وعقد الاتفاقيات معها ، وتبادل الخبرات معها .

٤- رسم الخطط المستقبلية ، والسماح بالتوسع فى برامج التعليم المفتوح أو تطويرها أو استحداث برامج وتخصصات جديدة .

٥- ضمان التنسيق بين برامج التعليم المفتوح المختلفة ومراعاة توحيد الأهداف وتكاملها.

أما على المستوى اللامركزى فيمكن أن يكون النظام الإدارى والهيكل التنظيمى للتعليم المفتوح على النحو التالى :

١- تعميم تجربة إنشاء مركز مستقل للتعليم المفتوح على مستوى كل جامعة . كما هو حاصل الآن فى جامعة القاهرة ، جامعة عين شمس ، جامعة الفيوم ، جامعة بنها ، جامعة الزقازيق ؛ حيث يوجد مركز مستقل فى المبنى و الإدارة و التنظيم وخاص بتنظيم برامج التعليم المفتوح على مستوى الجامعة مركزياً وتتنوع برامج التعليم المفتوح بها مما يتيح العديد من المزايا و الإمكانيات ويحقق التنسيق و التكامل ، وذلك على أن يتضمن هذا المركز :

أ- يدير شئون المراكز التعليمية المجلس الأكاديمي وهو المجلس المختص بالإشراف على تنفيذ السياسات التعليمية و النواحى الأكاديمية و الدراسية ، مثل تحديد وتخطيط المقررات ومواعيد الدراسة ونظامها ، ويضم ممثلين عن أعضاء هيئة التدريس من الأقسام العلمية المختلفة ، و ممثلين عن الطلاب .

ب- يدير المركز مجلس الإدارة : ويختص بتسيير كافة الأعمال الإدارية وذلك برئاسة رئيس الجامعة أو من ينوب عنه ، وعضوية كل من أمين الجامعة ، و عمداء الكليات ومديرى المراكز ، و مستشار قانونى ومستشار مالى ، ورؤساء الأقسام الإدارية و المالية و الفنية المختلفة ، وبعض الشخصيات العامة ورجال الأعمال ، وممثلين عن الأساتذة فضلاً عن ممثلين عن الطلاب .

٢- إنشاء وحدة أو قسم لإعداد المواد التعليمية وإنتاجها ، بحيث يراعى فى بنية هذه الوحدة أو القسم تمثيل العدد المناسب من المهندسين و الفنيين المؤهلين و كذلك أساتذة تكنولوجيا التعليم وأساتذة التخصص وذلك من أجل إنتاج المواد التعليمية الخاصة بالتعليم المفتوح بما يراعى معايير الجودة والقواعد و الشروط الخاصة بتلك الوسائط . وأن يكون أحد أهم أهداف هذه الوحدة أو هذا القسم هو توطين التكنولوجيا المستخدمة.

٣- الحاجة لإنشاء مراكز دراسية فرعية بحيث تتبع مركز التعليم المفتوح على مستوى كل جامعة وذلك فى الأقاليم و المناطق الجغرافية المختلفة التابعة للجامعة ، بحيث تضمن عدالة توزيع و انتشار وإتاحة الخدمة التعليمية للراغبين فيها . ويلخص الشكل (١١) الهيكل التنظيمى المقترح للتعليم المفتوح :

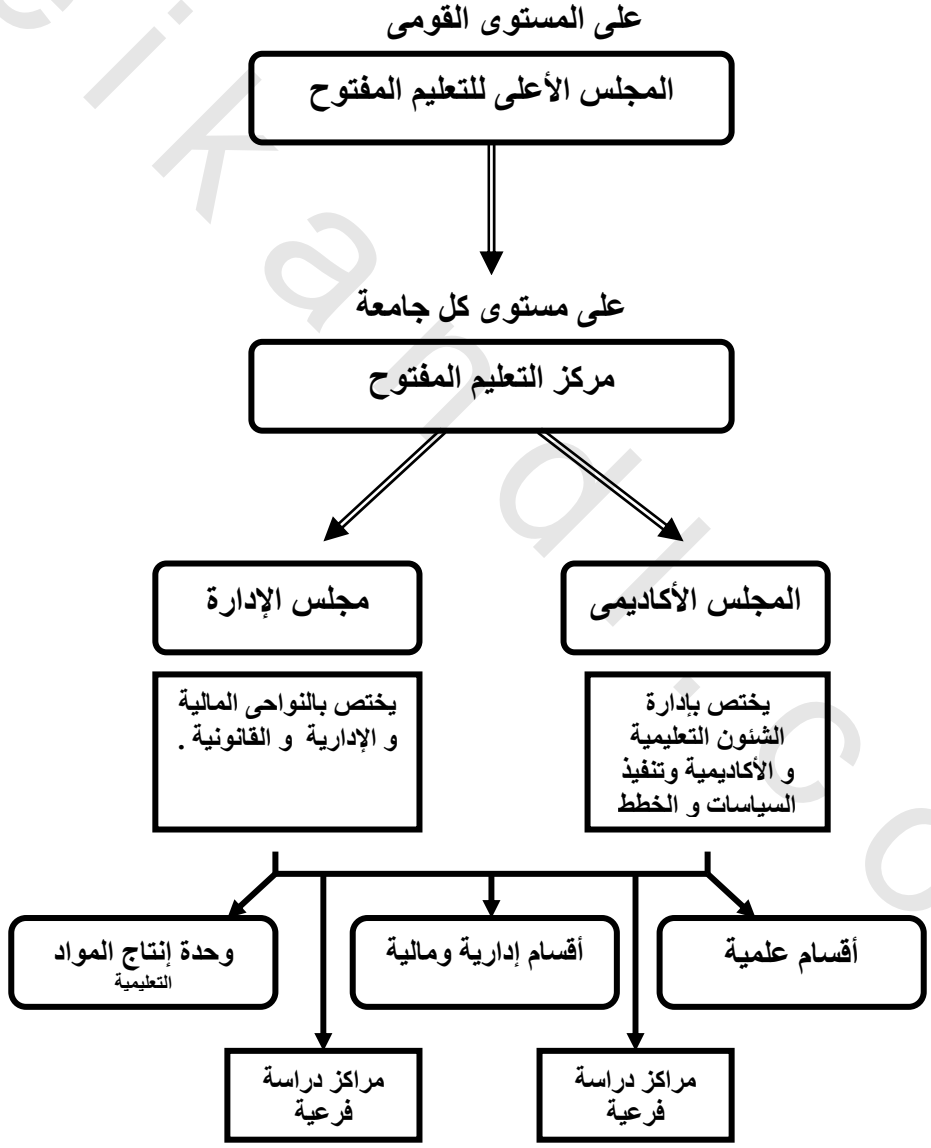

شكل رقم (١١)
الهيكل التنظيمى المقترح للتعليم المفتوح فى مصر

ثالثاً :- الدارسون

إذا كان التعليم المفتوح بحكم طبيعته يمثل صيغة تعليمية تتيح استيعاب كل قادر وراغب فى التعلم ، فضلاً عن توفير المزيد من الفرص التعليمية لمن حرموا من التعليم الجامعي لسبب أو لآخر أو من يرغبون فى تثقيف وتعليم أنفسهم ، أو من يرغبون فى تعلم تخصصات أخرى غير تخصصاتهم الأصلية ، فإن كل ذلك يقتضى إعادة النظر فيما هو معمول به حالياً بحيث يتم مراعاة أن يتاح التعليم المفتوح لـ :

١- الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها ، دون التقيد بسنة التخرج.

٢- دارسين مصريين يرغبون فى استكمال تعليمهم وهم فى أماكنهم التى يقيمون فيها مثل (العاملين فى الخارج – ذوى الاحتياجات الخاصة – ربات البيوت – المرضى– سكان المحافظات النائية و الحدودية – المجندون – ضباط الاحتياط....إلخ) .

٣- الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى ممن يرغبون فى تغيير تخصصاتهم الأصلية بشرط إلغاء القيود و العوائق فى النظام الحالى (مثل البعد المكانى و الجغرافى) .

٤- العاملين الراغبون في زيادة خبراتهم أو معلوماتهم أو الحصول على مزيد من التدريب وتحقيق التنمية المهنية فى مجال تخصصاتهم بصرف النظر عن الحصول على شهادات جامعية.

٥- الطلاب و الخريجين الراغبون فى الحصول على برامج ودورات تدريبية من جهات تمنح شهادات معتمدة ومعترف بها فى مجالات مثل مجال الكمبيوتر أو اللغات الأجنبية أو الإدارة أو غيرها من المجالات التى يتطلبها سوق العمل .

٦- أفراد من دول أخرى ممن يرغبون فى الحصول على مؤهل جامعي مع استمرار بقائهم فى الوطن الأم .

رابعاً : - نظام القبول

إن أحد أبرز سمات طبيعة التعليم المفتوح هى إنه يهدف إلى إتاحة الفرص التعليمية بما يراعى ظروف المتعلمين واحتياجاتهم التعليمية ، مع التغلب على أكبر قدر ممكن من العوائق أمام المتعلمين . وفى ضوء ذلك يمكن أن يأخذ نظام القبول فى التعليم المفتوح بالتوجهات التالية :

١- وضع شروط للقبول بالتخصصات المختلفة بما يتناسب ومتطلبات دراسة ذلك التخصص ، فضلاً عن قدرات واستعداد الطالب لدراسته . وفى حال عدم توافر الشروط فإنه من الممكن تقديم دورات تأهيلية للدراسة المتقدم إليها .

٢- وضع اختبارات وإجراء مقابلات شخصية للتعرف على مستوى صلاحية الأفراد لطبيعة الدراسة أو التخصص المتقدم إليه وإخضاع المتقدمين لاختبارات تكشف عن مستوى استعداداهم لهذا النوع من التعليم ، مع تقديم دورات وبرامج تأهيلية لمن يفشل فى هذا الاختبار.

خامساً :- نظام الدراسة :

تتنوع نظم الدراسة ببرامج التعليم المفتوح ، لتشمل نظام الساعات المعتمدة ، ونظام الفصلين الدراسيين ، ونظام السنة الدراسية الكاملة .... إلخ . وقد أشار الخبراء إلى أنه يمكن اعتبار نظام الساعات المعتمدة هو أحد أهم النظم التى يمكن تطبيقها فى مصر فى برامج التعليم المفتوح ، وقد برر الخبراء ذلك بالأسباب الآتية :

- نظام الساعات المعتمدة يتفق مع التوجهات العالمية و المحلية الحالية فى التعليم الجامعي.
- فتح قنوات اتصال بين التعليم المفتوح و التعليم الجامعي التقليدي .
- مراعاة ظروف الدارسين .

ونظراً لعدم التجانس بين فئات الدارسين وتنوعهم (ما بين حاصلين على الثانوية العامة و الشهادات الفنية المختلفة ، حاصلين على الدرجة الجامعية الأولى – حاصلين على شهادات معادلة ...إلخ) و اختلاف المؤهلات الحاصلين عليها واختلاف نوع التعليم ، لذلك يمكن أن تكون هناك مقررات تأهيلية لكل تخصص لتأهيل الدارسين فى جميع التخصصات المقبولين بها وإكسابهم المهارات الأساسية المطلوبة بحسب التخصصات المختلفة .

سادساً : - برامج الدراسة

تنطلق برامج الدراسة بالتعليم المفتوح من طبيعة التعليم المفتوح وفلسفته ، وأهدافه ، وكذلك طبيعة العصر ومتطلباته ، والحاجات التعليمية للأفراد و المجتمعات ، وبما يحقق المرونة و التنوع ، و التكامل مع صيغ التعليم الجامعي الأخرى . وبذلك يمكن أن تتنوع برامج الدراسة فى التعليم المفتوح لتشمل البرامج الآتية :

١- برامج للراغبين فى استكمال تعليمهم الجامعي و الحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس.

٢- برامج التدريب التحويلى للراغبين فى تغيير تخصصاتهم من خريجى الجامعات و المعاهد .

٣- برامج التنمية المهنية و الدورات التدريبية للعاملين فى مجالات عملهم وذلك بهدف تحقيق التنمية المهنية المستمرة.

٤- برامج تثقيفية لأفراد المجتمع عموماً مثل (برامج التربية الوالدية – دورات اللغات - دورات الكمبيوتر ....إلخ) .

٥- برامج ودرجات جامعية معتمدة دولياً تمنحها الجامعة من خلال عقد برامج مشتركة مع جامعات أخرى عالمية (مثل درجات الماجستير المهنية فى إدارة الأعمال M.B.A و التى تمنحها العديد من الجامعات على مستوى العالم) .

٦- برامج الدراسات العليا و التى تمنح درجات الدبلوم و الماجستير و الدكتوراه .

٧- تنفيذ برامج التنمية الإدارية بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية ، و التى تشمل برامج إعداد القادة ، و المديرين وتطوير الأداء الإدارى .

٨- تنفيذ برامج ودورات تدريبية للمعلمين بالتعاون مع وزارة التربية و التعليم .

٩- " إعداد برامج تؤهل طلاب الثانوية العامة للالتحاق بالجامعة كما فى تجربة جامعة الهواء باليابان" .[1]

لتحقيق ما تقدم ، فإنه يتعين مراعاة العديد من الضوابط أهمها :

- أن تكون تلك البرامج مراعية لحاجات المجتمع وأفراده ، من خلال إجراء دراسات مسحية لسوق العمل ، وتوجهاته وذلك بصفة دورية .
- أن تكون تلك التخصصات لطبيعة التعليم المفتوح وكون أغلبه يعتمد على التعلم الذاتى ، وتراعى خصائص الدارسين .
- أن تتكامل برامج التعليم المفتوح مع صور التعليم الجامعي الأخرى بحيث تراعى التخصصات الموجودة فعلاً وتحاول استحداث تخصصات جديدة مطلوبة فى سوق العمل وخصوصاً فى مجال اللغات و الكمبيوتر ، بحيث لا يحدث تضارب بين صيغ التعليم الجامعي فى المجتمع سواء النظامية (التعليم الجامعي التقليدى) وباقى الصيغ الأخرى (كالتعليم المفتوح) .
- استحداث برامج تثقيفية جديدة مثل برامج لإعداد الحاصلين على الثانوية العامة للالتحاق بالجامعة ، برامج منح الرخصة الدولية للحاسب الآلى ، برامج تعليم المهارات ، إلخ .

سابعاً: طرق التدريس

لما كانت طرق التدريس فى التعليم المفتوح يجب أن تراعى طبيعة المتعلم وخصائصه ، واختلاف مستويات المتعلمين فضلاً عن تنوع المراحل العمرية للمتعلمين ، فإنه يعد من الضرورى أن تتنوع طرق التدريس بما يراعى تلك الاعتبارات ، وبما يعين على تنمية مهارات على التعلم الذاتى و التعلم مدى الحياة . وعليه يتعين إعادة النظر فى طرق التدريس المتبعة حالياً بما يضمن الأخذ بالتوجهات التالية :

---

[1] انظر : إبراهيم محمد إبراهيم ، ***جامعة الهواء*** ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٩٨) ، ٤٣ .

obeikandl.com

١- الاعتماد على أسلوب التوجيه والإرشاد و التعاون مع الدارسين فى حل مشكلاتهم بدلاً من مجرد الإلقاء خلال اللقاءات الدراسية .

٢- عدم الاعتماد كلياً على المحاضرة والإلقاء خلال اللقاءات الدراسية بين أعضاء هيئة التدريس و التى تعقد فى المراكز الدراسية وإنما يتعين استخدام طرق أخرى مثل استخدام طريقة المناقشة فى الشرح ، استخدام طريقة العصف الذهنى فى التدريس ، الاعتماد على نظام الساعات المكتبية لأعضاء هيئة التدريس ، الاعتماد على استخدام وسائل الاتصال المختلفة بين عضو هيئة التدريس و الدارس مثل البريد الالكترونى و الهاتف المحمول إلخ .

ثامناً: الوسائل التعليمية

تفرض طبيعة التعليم المفتوح ضرورة التكامل بين الوسائط التعليمية المختلفة و الإفادة من المستحدثات التكنولوجية فى تشجيع التعلم الذاتى و مبدأ التعلم مدى الحياة ، الأمر الذى يتطلب تنويعاً فى الوسائل لتشمل :

١- المواقع على شبكة الإنترنت التي توفر المواد التعليمية للطالب وتسهل عليه معرفة كل ما يتعلق يهمه وإتاحة الفرصة للطلاب للدخول على هذه المواقع من خلال كلمات ***Passwords*** خاص بكل طالب للحفاظ على خصوصية كل طالب وبياناته .

٢- الاعتماد على البريد الإلكتروني فى التواصل و التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس مع الدارسين وخصوصاً برامج المحادثة ***Chat*** ونقل الصوت و الصورة مثل برنامج "ياهو ماسينجر" وبرنامج " ***MSN"*** بما تتيحه تلك البرامج من إمكانيات ومزايا منها انخفاض تكلفة الاتصال عن استخدام التليفون أو الفاكس مثلاً) .

٣- إنشاء المراكز الفرعية المزودة بالمرشدين الأكاديميين والتي سوف يكون لها نفس اختصاصات المركز الرئيسي توفيراً للجهد و المال .

٤- المواد المطبوعة مثل الكتيبات و أدلة الطالب التى يتلقاها الطالب و التى يجب ان تراعى خصائص الدارسين و احتياجاتهم .

٥- المواد والمقررات التعليمية التى يعدها المتخصصون و الفنيون فى وسائل تكنولوجيا التعليمية مثل الأقراص المدمجة ، أشرطة الفيديو ، أشرطة الكاسيت نظراً لرخص سعرها وسهولة تداولها .

٦- القنوات الفضائية (باستخدام الأقمار الصناعية) بحسبانها الوسيلة الأسرع و الأسهل في الانتشار والوصول إلى الدارسين وذلك بالتعاون مع الهيئات المختصة واتحاد الإذاعة والتليفزيون و الإفادة من القنوات المتاحة على القمر الصناعى نايل سات .

obeikandl.com

٧- اللقاءات الدراسية التي تنفذ بصورة دورية للقاء أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب ، بشرط ألا تكون على غرار المحاضرات فى التعليم الجامعي ، وأن يتخللها استخدام أسلوب المناقشة والحوار و العصف الذهنى ، وألا تركز على تلقين المعلومات ، بل تنمية التفكير و توفير الإرشاد و النصح للدراسين .

٨- توفير المكتبات مزودة بالمراجع و الدوريات الحديثة ، وتزويدها بمصادر للوسائط التعليمية الحديثة سواء المطبوعة أو الإلكترونية واتصالها بشبكة الإنترنت حتى يسهل وصول الدارسون إليها ، وتوفير النسخ الالكترونية من المراجع على شبكة الانترنت.

٩- الحقائب التعليمية التى يستلمها الطالب من المراكز الدراسية و ضمان توافر نظام توصيل جيد للوسائط التعليمية للدارسين فى مقر إقامتهم حسب رغبة الدارس وذلك بالتعاقد مع شركات بريدية خاصة لتقديم خدمة التوصيل مع مراعاة عنصر التكلفة نظراً لأن الاعتماد على استخدام البريد التقليدى فى مصر له مساوئه من حيث البطء ، وإمكانية تلف المواد المرسلة بالبريد .

١٠- القنوات الإذاعية (وتعتبر بديلاً رخيصاً نسبياً وسهل الوصول إليه) واستغلال القنوات التليفزيونية الأرضية ، وذلك بالتنسيق مع القنوات المحلية والإقليمية .

١١- المعامل المنزلية التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس والفنيون و الشركات الخاصة لإتاحة الفرصة للطالب للتجريب بنفسه .

١٢- الاعتماد على استخدام الهاتف الثابت و الهاتف المحمول في التواصل بين أعضاء هيئة التدريس و الدارسين.

وفى كل الأحوال يجب مراعاة أن يتولى إعداد المواد التعليمية متخصصون ، وفنيون ، أساتذة المواد ، والمتخصصون فى طرق التدريس و المناهج ، وأن تراعى المواد التعليمية المنتجة الشروط والمعايير العلمية و الفنية ، ولبلوغ ذلك فإنه يمكن تشكيل فرق ولجان لإعداد المواد التعليمية ومراجعتها أولاً بأول وتطويرها وتحديثها .

تاسعاً :- التقويم

يجب ألا تقتصر أدوات التقويم المستخدمة فى برامج التعليم المفتوح على مجرد امتحان تحريرى فى نهاية العام ، أو على اختبارات أعمال سنة كما فى التعليم الجامعي التقليدى ، بل يجب الأخذ بالتوجهات العالمية فى ذلك السياق ، بما يراعى طبيعة المتعلمين وخصائصهم ، ويحقق الأهداف المرجوة من وراء عملية التقويم ، ويراعى أحدث التوجهات العالمية فى ذلك المجال .

وبناءً على ذلك ؛ فإنه يتعين أن تتنوع وسائل وأدوات التقويم لتشمل الأدوات الآتية :

١- استخدام أساليب التقويم الذاتى سواء عبر الأقراص المدمجة أو شبكة الإنترنت .

٢- تحديد درجات للأنشطة والتعيينات و الأبحاث التى ينفذها الطلاب .

٣- الاختبار التحريرى فى نهاية الفصل الدراسى.

٤-الامتحانات الشفهية و المقابلات الشخصية .

٥- مشروعات التخرج و المشروعات العملية .

٦- تقويم المهارات عملياً من خلال الأجهزة وإجراء التجارب و البحوث العملية .

٧- ملفات الإنجاز .

٨- التقويم الالكترونى و إتاحة الاختبارات عن طريق الحاسب و شبكة الانترنت.

عاشراً : - أعضاء هيئة التدريس

إن أعضاء هيئة التدريس بالتعليم المفتوح يجب أن يكونوا على وعى بطبيعة الدارسين وخصائصهم من جهة ، وكذلك طبيعة وفلسفة التعليم المفتوح من جهة أخرى وتميزه عن صيغ التعليم الأخرى . الأمر الذى يعنى ضرورة أن يتوافر فى المساهمين فى هذه البرامج جملة من الاعتبارات يأتى فى مقدمتها :

١- معرفة وفهم أعضاء هيئة التدريس بفلسفة هذا النوع من التعليم فضلاً عن تعريفهم باللوائح المنظمة له .

٢- تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام التكنولوجيا الحديثة فى ذلك الميدان وعقد دورات تدريبية لهم بصفة مستمرة على كل ما هو جديد فى ذلك الميدان.

٣- توفير المساعدة سواء المادية أو العينية لأعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية.

٤- أن يكون لبرامج هذا النظام أعضاء هيئة تدريس متفرغون للعمل داخل هذا النظام بدلاً من الاعتماد على أساتذة الكليات الأصلية .

٥- الأخذ بنظام المرشد الأكاديمي وتدريبه وإعداده جيداً لتعريف الدراسين بالتخصصات المختلفة والمتاحة ، وأهداف البرامج و الدرجات و الشهادات التى تمنحها .

٦- تشكيل فرق لإنتاج المقررات تتضمن (أساتذة المواد – أساتذة فى المناهج – متخصصين فى تكنولوجيا التعليم – فنيين) لإنتاج المواد التعليمية طبقاً للمعايير و المواصفات .

حادى عشر :- التمويل

يعد التعليم المفتوح بحكم طبيعته تعليماً ممولاً ذاتياً بصورة كلية كما فى حالة العديد من دول العالم ومنها مصر ، أو ممول ذاتياً بشكل جزئى كما هو معمول به فى نموذج الجامعة البريطانية المفتوحة . وفى كل الأحوال فالتعليم المفتوح يعتمد على الموارد المالية الذاتية بعيداً عن ميزانية الدولة .

ومن الموارد غير التقليدية التى تمثل أحد أهم التوجهات العالمية فى مجال تمويل التعليم المفتوح هى الموارد الناتجة عن تطبيق اتفاقيات الشراكة العلمية مع الجامعات الأخرى وخصوصاً الأجنبية أو العربية أو الحكومية و العمل على تسويق برامج التعليم المفتوح و المواد التعليمية التى ينتجها على المستوى المحلى و الإقليمى و العالمي وفى هذا السياق ، يجدر الإشارة إلى تجربة الجامعة العربية المفتوحة فى مصر و التى نجحت فى عقد شراكة مع الجامعة البريطانية المفتوحة ، بحيث أصبحت الشهادات الممنوحة للخريجين من الجامعة العربية المفتوحة معتمدة من الجامعات البريطانية وهيئات الاعتماد بإنجلترا . ويمكن لبرامج التعليم المفتوح فى مصر أن تعقد اتفاقيات مشابهة مع الجامعات الأجنبية المرموقة وذات المستوى الطيب و السمعة العالمية ، بحيث نضمن الحصول على عدد من المزايا منها :

١. أن تصبح برامجنا على مستوى متميز لأن الجامعات الأجنبية المرموقة لن توافق على عقد اتفاقيات شراكة إلا فى ضوء متطلبات معينة .
٢. الحصول على الاعتماد من تلك الجامعات وهيئات الاعتماد الدولية .

وعموماً فإن مصادر تمويل التعليم المفتوح يتعين أن تتنوع لتشمل :

١. ما يسدده الدارسون من رسوم دراسية نظير الخدمة التعليمية المقدمة إليهم .
٢. عوائد تسويق وبيع المطبوعات و الكتب و المواد التعليمية و التعاون مع الشركات والمصانع و الهيئات المختلفة سواء التابعة للقطاع الخاص أو الجامعات الأخرى .
٣. عوائد البرامج المشتركة و الاتفاقيات مع الجامعات الأخرى الأجنبية و المحلية يمكن اعتبارها مصدر جيد للتمويل .
٤. الهبات و المنح من المنظمات و الهيئات الدولية و الأوقاف و التبرعات الأهلية .

كما يتعين الأخذ بعين الاعتبار بعض التسهيلات التى يجب تقديمها للطلاب مثل :

توفير المنح و الإعفاءات للأفراد ذوى الاحتياجات الخاصة و الفقراء من الموظفين و أبناء أصحاب المعاشات وأصحاب الظروف الإنسانية الخاصة ، كما تمنح تخفيضات ومنح للمتفوقين فى الدراسة بالتعليم المفتوح .

ثانى عشر :- الجودة و الاعتماد

إن أحد أهم الاتجاهات التربوية المعاصرة هو العناية بالجودة و توفير متطلباتها ، بما يحقق جودة برامج التعليم المفتوح ونظم الدراسة فيه و مؤسساته ، وذلك من خلال وضع معايير للجودة، لا بد من توافرها بمؤسسات وبرامج التعليم المفتوح ، وكذلك إنشاء هيئات ولجان مهمتها مراعاة تحقيق الجودة المطلوبة فى برامج التعليم المفتوح المختلفة وعلينا فى مصر ألا نغفل أننا فى حاجة للأخذ بتلك

التوجهات فى ضوء ما أشارت إليه البحوث و الدراسات ولذلك يجب أن تراعى برامج التعليم المفتوح الاعتبارات الآتية :

١- توفير آلية لتقويم نظام التعليم المفتوح والرقابة على الأداء وذلك لضمان جودة وفاعلية ذلك النوع من التعليم.

٢- عقد اتفاقات وشراكات مع جامعات عالمية لتحقيق الاعتراف العالمى والدولى بالبرامج والدرجات الجامعية التى تمنحها برامج التعليم المفتوح فى مصر.

٣- تحديد معايير الاعتماد و الجودة لبرامج ومراكز التعليم المفتوح طبقاً لدراسات وأبحاث علمية وبواسطة لجان متخصصة .

وما تقدم يمثل عناصر تصور مقترح وفقاً للأسس و القواعد التى تم التأكيد عليها فى مقدمته . ويبقى فى النهاية الإشارة إلى أن هذا التصور يقبل التعديل والإضافة وفق ظروف التطبيق ومتطلباته ؛ بما يسهم فى نهاية المطاف إلى بلوغ الهدف المنشود : إصلاح التعليم الجامعي المفتوح فى مصر .

* * * * *

البحوث المقترحة :

تقترح الدراسة الحالية وفق ما أشار به الخبراء إلى ضرورة إجراء بعض البحوث و الدراسات حتى تكتمل الرؤية حول إصلاح التعليم الجامعي المفتوح فى مصر ، وذلك بحيث تشمل ما يلى :

- دراسة اتجاهات طلاب التعليم المفتوح بمصر وأعضاء هيئة التدريس نحو أنسب أساليب إتاحة المواد التعليمية .
- دراسة معايير جودة نظم وبرامج التعليم المفتوح فى دول العالم المختلفة وإمكانية الإفادة منها فى مصر .
- دراسة العقبات التى تحول دون توظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة فى التعليم المفتوح.
- دراسة تقويمية لتجربة إنشاء مراكز دراسية تابعة لمركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة .
- دراسة استحداث بعض التخصصات الجديدة فى برامج التعليم المفتوح من خلال مسح حاجات سوق العمل و الطلب الاجتماعى عليها .